شرط ان كان دينا بدين بان صالحه على دراهم عن دنانير وعن شئ اخر في الذمة والا يكون دينا بدين لا يشترط قبضه لان الصلح اذا وقع على عين فعين لا يبقى دينا في الذمة فجاز الافتراق عنه قال المدعى لا بينة لي فبرهن ولو بعد حلفه خصمه جوهر الفتاوى وكذا لو قال عند طلبه ليمينه اذا حلفت فانت بري من المال الذي عليك وحلف ثم برهن على الحق قبل وقضي له بالمال خانية او قال لا شاهد لي شهادة لي فشهد قبل لامكان التوفيق بالنسيان ثم تذكر كما لو قال ليس لي عندك شهادة ثم جاء به فشهد او قال لا حجة لي على فلان ثم اقر بها بالحجة تقبل لانها بخلاف ما اذا قال ليس لي حق ثم ادعى حقا لم تسمع للتناقض للامام الذي وللخليفة ان يقطع من الاقطاع انسانا من طريق الجادة ان لم يضر بالمارة لان للامام ولاية ذلك كذا نائبه صادره السلطان ولم يعين بيع ماله فلو عينه فحكم الا ان ياخذ ثمنا طوعا فباع ماله بسبب المصادرة صح بيعه لانه غير مكره كما مر في الاكراه كالدائن اذا حبس بالدين فباع ماله لقضائه صح اجماعا خونها ذوجها او غيره بالضرب حتى وهبت مهرها لم يصح ان قدر على الضرب بانها مكرهة عليه وان اكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يسقط المال لان طلاق المكره واقع ولا يلزم المال به لما قلنا ولو احالت انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لم يصح لو وهبي الحيلة **قلت** انما تتم بقبول فيعلم حيلتها الا ان يقال انه يتمكن المحال من مطالبة برفعه الامر بالشرط قبوله اتخذ بيتا لرفع ملكه او ما لوعة فمر منها حائط جاره وطلب جاره تحويله لم يجبر ومفاده انه يؤمر بالرفق دفعا للاذى وان سقط الحائط منه لم يضمن لعدم تعديه اه صفوي في ملكه فكان تسببا ومر في آخر الاجارة انه لو سقى ارضه سقيا لا تحتمل تتعدى الجاره ضمن عمرو اودوجته جاله باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها لصحة امرها ولو خرب لفسه بلا اذنها فالعمارة لها ويكون محاصا للغوصة فيؤمر بالتسويغ بطلبها ذلك ولها بلا اذنها فالعمارة لها وهو مستطرد في الشاء فلو جوع لم ولو اختلفا فالقول للمكره بيمينه وفي ان العمارة لها او له فالقول له لانه هو المتملك كما افاده شيخنا وتقدم في الغصب قال رجل وضيعتي ثم غرف بالخطا وصدقته في خطائه فليلان يتزوجها اذا لم يثبت عليه انه قال فاذا دام لا يثبت الا بالقول كقوله هو حق وصدق او كما ت او اشهد عليه بذلك شهودا او مافي معنى ذلك من الثبات للفظي لدال على الثبات

النفس

النفسي وهل يكون تكرارا قراره بذلك نباتا خلاف مبسوط في المبسوط وحاصله ان التكرار لا يثبت به الاصل ولو اخذ رجل غريمه فنزعه انسان من يده لم يضمن لانه تسبب وكذا اذا دل السارق على مال غيره او اسكن عاد بامن عدوه حتى قتل عدوه لما قلنا في يده مال انسان فقال لسلطان ادفع الي هذا المال والا اقطع يدك او اضرب حمسين فدفعه لم يضمن الدافع لانه مكره قال تركت دعواي على فوضت امري الى الله ارجو ان يسمعني وعراه بعض اي بعد هذا القول ذكره في القنية الاجازة تلحق الافعال على الصحيح فلو غصب عينا على انسان فاجاز المالك غصبه صح اجازته رفع قيمة الغاصب عن الضمان ولو انتفع به فامر بالحفظ لا يبرأ عن الضمان مالم يحفظ وتمامه في العمادية وضع نجاسة في الصحراء ليصيد به حمار وحش وسمع عليه نجاسة في اليوم الثاني قيد اتفاقي اذ لو وضع ميتا من ساعته لم يحل ذبحي ووجد الحمار مجروحا ميتا لم يؤكل لان الشرط ان يذبحه انسان او يجرحه والا فهو كالمتخنقة كره تحريما وقيل تنزيها والاول اوجه من الشاة سبع الطحاء والمخنقة والمقرونة والمثانة والمرارة والدم المسفوح والذكر للاثر الوارد في كراهة ذلك وجمعها بعضهم في بيت واحد فقال فقل ذكر والاثنيان مثانة كذاك دم ثم المرارة والغدد غير اذا ما ذكيت شاة فكلها سوى سبع فيهن الوبال فحاذ تمما غير ونادهم بهم ثم قال للقاضي اقراض مال الغائب والطفل واللقطة بشروط تقدمت في القضاء بخلاف الاب والوصي والملتقط الا اذا انشد حا حتى يثبت تصدق به فاقراضه اولى زيلعي قال ان كان الله يعذب المشركين فامراته طالق لا تطلق امراته لان من المشركين من لا يعذب كذا في الخانية وظاهر توجيهه ان المراد بهذا البعض من يصدق عليه الشرك في الجملة بان يكون مشركا في عمره ثم يحسن لم يالحسنا او اطفال المشركين فانهم مشركون شرعا وانما ثبت ان البعض لا يعذب وهي سالبة جزئية لم تصدق الموجبة الكلية القائلة كل مشرك يعذب قال المصنف وقد هذا للغز على غير هذا الوجه ابن وهبان فقال وعلى قائل لا يدخل النار كافر ولكنها بالنص تعمر قال في معناه ان الكفار لما يرون النار يؤمنون بالله ولا ينفعهم قال فتخلص فلم يكفر يفقههم ايما فهم لما رأوا بالسنا ولبعض البيت معنى آخر وهو ان عمارها خزنتها القائمون بامرها وهم مؤمنون فتبين البيت سوالا لابن الشحنة وعندي ان هذا مذكر لفظ والتلفظ به لا ينبغي ان يدون ويسطر ولا يقبل تاويل قائله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)